نافذة

مخلفات .. ومخلفات

رغم الجهود التي تبذلها إدارات البلدية في المديريات وعلى مستوى المحافظة.. لا زالت كثيراً من السلبيات ترافق تلك الجهود وتدحضها، والأسباب كثيرة وللأسف واضحة....!!

وأهم تلك الأسباب التي تجعل تلك الجهود سلبية بل وتكاد أن تتحول إلى ظواهر.. عدم متابعة تلك الجهات ومراقبة من ينفذون تلك التعليمات والأوامر، – على سبيل المثال – إدارة البلديات في كل مديرية لها خاصيتها من المعدات والتقنيات الحديثة التي تساعدها على تسهيل مهامها في عملية النظافة بكل أشكالها، إلى جانب أنّ هناك طاقماً من عمال النظافة تابعين لكل دائرة من دوائر البلديات ينفذون التعليمات التي توجه إليهم من قبل القائمين على نظافة تلك المديرية .. ولكن أين الرقابة والمتابعة لتلك الأعمال على الواقع.

مخلفات البناء منتشرة في كل مكان، دون رادع أو عقوبة من قبل القائمين على إدارات العوائق أو البلدية أو حتى المديرية وأكبر دليل على هذا ما يحصل في المجمعات السكنية أو الوحدات السكنية نرى المخلفات منتشرة أمام البنايات ومتراكمة تنتظر من يأخذها.

مخلفات الإنارة والكهرباء .. وهذا يوجد ويحدث عند إصلاح بعض الأعطاب في أعمدة النور، يتم حفر الأرض لتحديد العطل وعند الانتهاء تظل المخلفات التي نبشت من الأرض كما هي من أحجار وحصى... الخ.

مخلفات القمامات معظمها تنتظر السيارات الخاصة بانتشالها.

وسيارات النظافة تمر في بعض الشوارع وتتجاوز كثيراً من الشوارع، فماذا تحدث بمخلفات القمامات عندها.. تبقى في أماكنها في أركان الشوارع وأمام المنازل المحددة لبقائها وأخذها تنبش وتهدر من قبل الحيوانات الشاردة وتتكاثر بسببها الحشرات بأنواعها.. الخ.

المواطن أيضاً يؤدي دوراً أساسياً في تلوث البيئة بسبب عدم الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة، التي تسيء بإهمالنا لها إلى أنفسنا وصحة أطفالنا.

ووجود هذه المخلفات يسيء إلى منظر المدينة وللبيئة.. وللمواطن والمجتمع على حد سواء.. لدى .. يجب أن تتضافر الجهود للقضاء على هذه الظواهر.

وعلى الجهات المعنية متابعة الأعمال التي يقوم بها عمال النظافة.. وتكثيف الحملات للقضاء على الظواهر التي تسيء للفرد والمجتمع في جانب النظافة وتحسين المدينة.

وعلى القائمين أيضاً على جانب النظافة سن القوانين الخاصة بالعقوبة الجزائية على من يعبث بموارد البيئة ويسيء لجمال المدينة والعمل على تطوير مهام الأعمال اليومية في جانب النظافة وتحسين المدينة لجعل مدينتنا مثالاً للنظافة والجمال.

إلطاف
Eltaf2007@yahoo.com

النباتات المنقرضة تجذب السياحة

جنائن عدن في جنوب بريطانيا !!

يعرف الجميع الحيوانات المنقرضة، وتلك التي يتهددها الانقراض، ولكن قلة قليلة تدرك أنّ هناك أنواعاً من النباتات مهددة بالانقراض، ولا من رادع لهذا التهديد سوى تدخل الإنسان وحمايته لهذه الأنواع النادرة، هذا ما قام به عدد من حُماة البيئة في مدينة كورنويل بجنوب بريطانيا.

حيث ظهرت جنائن عدن من جديد – وهو الاسم الذي أطلقه البيئيون على هذا المشروع – وهو مشروع صرح ضخم، الهدف منه احتواء آلاف من أنواع النباتات النادرة في هذا البناء بهدف حمايتها وتكاثرها، إضافة إلى استمتاع السياح بها، حيث من المقرر أن يستقبل المشروع آلافاً من الزوار والسياح تغريهم ندرة النباتات الموجودة، ناهيك عن البناء الأسطوري الذي تم بناؤه لاحتواء النباتات المهددة بالانقراض، وهو عبارة عن مجموعة من البيوت الزجاجية الضخمة أقرب في شكلها إلى المدن الخرافية في الكواكب البعيدة الموجودة في روايات الخيال العلمي.

كما يهدف هذا الصرح – جنائن عدن – الذي تقدَّر كلفة تشييده بنحو تسعة وسبعين مليون جنيه إسترليني التأكيد للعالم بأنّ الإنسان يعتمد اعتماداً كلياً على عالم النبات، وسيستمتع السياح بمشاهدة المعارض البيئية على مساحة المشروع التي تعادل في حجمها خمسة وثلاثين ملعباً لكرة القدم.

بديع سلطان

المياه في الوطن العربي

احتفلت دول العالم باليوم العالمي للمياه التي لها أهميتها حيث لا يستطيع أي كائن حي العيش والبقاء دون الماء، باعتباره من الأشياء الأساسية لحياة المخلوقات، كما أنّ الوطن العربي يعاني كذلك من شح في المياه، فقد أشار تقرير من الأمم المتحدة بأنّ ثلث سكان الأرض سيعانون من نقص في المياه واليمن واحدة من الدول التي تعاني من مشكلة نقصّ المياه الناجم عن الاستنزاف والاستهلاك اللاعقلاني لها، لأنّ مصادر المياه فيه قليلة جداً، وحتى إذا قلنا إنّ الأنهار تكفي حاجة الناس في استخدامها، فإنّ الرد سيكون .. لا، لأنّ منابع الأنهار لا تأتي من الوطن العربي، بل من دول أخرى تتحكم في منابع الأنهار الموجودة في الوطن العربي، فمثلاً منبع نهر النيل يأتي من أوغندا وإريتريا، وأما منبع نهري دجلة والفرات فيأتي من تركيا، تتحكم في مصدر ومنبع هذين النهرين، فقامت ببناء السدود والحواجز المائية التي تمنع من وصول المياه إلى الأماكن التي تمر بها مثل سورية والعراق، ففي يوم ما ستجف المياه في تلك الدولتين العربيتين، ونعود نتحدث عن المياه بشكل عام، فالمياه – كما قلنا – هي من المصادر والحاجات الأساسية التي تحافظ على استقرار المجتمع – فمثلاً – تستخدم المياه في ري المزروعات، ويستخدمها الإنسان والحيوان في شرابه، ومع كل القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة، هنالك أناس لا يوعون بأهمية المياه فيقومون ببعض الأشياء التي تلوث المياه – فمثلاً – قاموا بتلويث مياه البحر بمخلفات المصانع والصرف الصحي، وغمروا التربة بالمياه مما يؤدي إلى عدم نمو المحاصيل الزراعية، لذا على كل فرد من أفراد المجتمع أن يقتصد في استخدام المياه وعدم الإسراف في استخدامها حتى لا تجف مياه الآبار والأنهار، وأيضاً من واجب الدول العربية التي تعاني من شح المياه ومن بينها بلادنا أن تقوم بتكثيف المجتمعات العربية وإقامة دورات توعوية بأهمية المياه، فالمياه التي نسرف في استخدامها اليوم قد يأتي يوماً ما، نحتاج فيه لقطرة واحدة منها وعلينا ألا نغفل من أن ديننا الإسلامي الحنيف دعانا إلى الحفاظ على هذه المورد المهم والحيوي لحياة الإنسان لقوله تعالى : "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا أنه لا يحب المسرفين".

حسام محمد عبدالواسع

مؤتمر الأوزون بصنعاء يدعو إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالمواد المستنفذة للأوزون

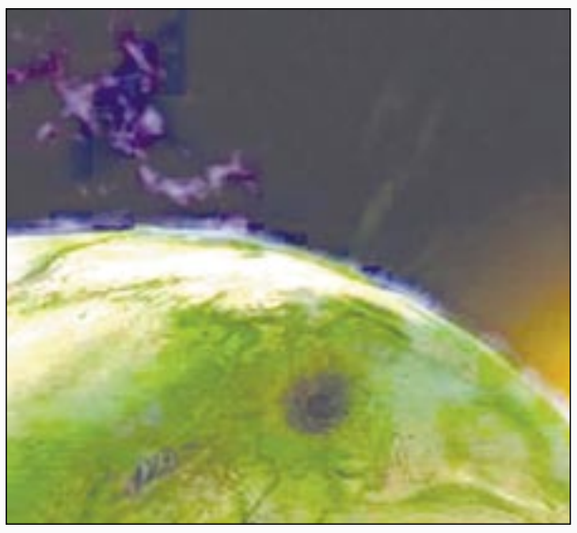

صنعاء / سبأ:

حث خبراء ومسئولي الأوزون في دول منطقة غرب آسيا على مخاطبة وحدات الأوزون في الدول المصدرة والطلب منها تزويد الدول المستوردة بكافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمواد المستنفذة للأوزون وبدائلها على أن تكون مطابقة للاشتراطات والمواصفات العالمية.

وطالب المشاركون في اختتام الاجتماع الإقليمي لمسئولي وخبراء شبكة الأوزون لدول غرب آسيا والذي نظمته الهيئة العامة لحماية البيئة ووحدة الأوزون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب أسيا الذي عقد بصنعاء خلال الفترة ٨ – ١٠ مايو الجاري، برنامج الأمم المتحدة للبيئة في باريس ضمن خطة البرنامج للعام ٢٠٠٨ توفير المخصصات اللازمة لتعزيز القدرات الوطنية للحد من الاتجار غير المشروع.

كما أوصى المشاركون بتنظيم اجتماع المتابعة لدول غرب آسيا في نوفمبر ٢٠٠٧ في لبنان وفي حال تعذره يعقد في سلطنة عمان وتنظيم ورشتي عمل حول الـ MDI (جرعات الاستنشاق المقننة التي تستخدم فيها المواد المستنفذة للأوزون) وبروميد الميثيل على هامش الاجتماع.

وبشان قرارات مؤتمر الأطراف واللجنة التنفيذية المتعلقة بقطاع MDI اقترحوا عقد ورشة تقليمية خلال العام ٢٠٠٧ بالتزامن مع اجتماع المتابعة للشبكة على ان يقوم برنامج دعم الامتثال بالتنسيق والاتصال مع الوكالات المنفذة والدول ذات الخبرة وأية شركات ومنظمات وجهات ذات علاقة بجرعات الاستنشاق.

كما اقتراحوا على برنامج المساعدة أعداد دليلين فنيين لأغراض التوعية لقطاعي التبريد وبروميد الميثيل، بالإضافة الى عقد ورشة للدول الراغبة في تطوير مناهجها الزراعية للمستوى الثانوي والعالي فيما يتعلق باستخدامات بروميد الميثيل المختلفة وبدائلها خلال العام ٢٠٠٧.

وبالنظر الى التحديات التي تواجهها العراق بشأن انضمامها إلى اتفاقية فيينا وبرتوكول مونتريال اتفق المشاركون على ضرورة متابعة التوصيات المتعلقة بتوفير الدعم اللازم لتمكين العراق من الانضمام الى الاتفاقية والالتزام باحكامها باسرع وقت وتكليف المنسق الاقليمي للشبكة لدول عرب اسيا للبحث عن امكانية تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات الوطنية والفنية والتشريعية.

واقترح المشاركون على برنامج دعم المساعدة على الامتثال تقديم المساعدات الفنية وبناء القدرات وتعزيز الوعي في مجال حماية طبقة الاوزون وبحث امكانية مشاركة فلسطين في احتماعات الدول الاطراف بصفة مراقب.

وحثوا على اهمية مشاركة الدول في اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية السابع والعشرين وحلقة الحوار الخاص بمستقبل البرتوكول في نيروبي خلال الفترة من ٢–٧ يونيو ٢٠٠٧ والمشاركة في اجتماع الدول الاطراف الذي سيعقد في مونتريال خلال الفترة من من ١٧–٢١ سبتمبر لتنسيق المواقف فيما بينها ومع الدول الاخرى لضمان تحقيق مصالح دول المنطقة.

واتفق المشاركون على ان تقوم السعودية والكويت نيابة عن دول المنطقة بتقديم مقترح فريق مفتوح العضوية لاجراء دراسة تفصيلية حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التخلص من المواد الهيدروكلوروكربونية مع الاخذ في الاعتبار الوضع الخاص لدول المنطقة المعتمدة بشكل حيوي على تلك المواد.

وفيما يتعلق باجتماع الدول الاطراف في عام ٢٠٠٨م اعرب المشاركون عم دعمهم لدولة قطر لاستضافة المؤتمر القادم.

ثقب الأوزون وحالة الطقس

مشكلة ثقب الأوزون تسهمُ في إحداث تغيرات مُناخية وفي الطقس أيضاً.

بدليل أنّ تسرب الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض يسهم في حدوث الضباب الدخاني والأمطار الحمضية بصورة رئيسة.

كما أنّ استنزاف الأوزون الاستراتو سفيري يؤثر في حالة الطقس بشكل يومي.

ومن ثم فإنّه يصعب التنبؤ بالتغيرات المحتملة في درجات الحرارة والرياح والمد والجزر، ومناطق الضغط المرتفع.

وطبقة الأوزون تعد المؤشر الذي يمكن الحكم من خلاله على تركيب الجو وتطور حالته.

وقد تبيّن أنّ هناك عَلاقة تناسب طرادية بين استنزاف الأوزون الاستراتو سفيري وبين تغيرات الطقس، وتمّ ذلك من خلال الدراسات التي أجريت على طبقة الأوزون باستخدام الأقمار الصناعية والمناطيد التي تحمل مقاييس التحليل الطبقي المتعدد القنوات.

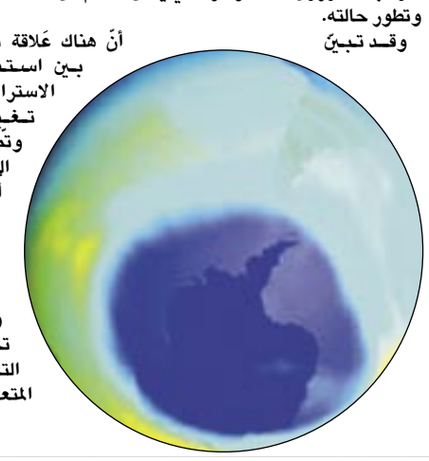

المياه .. بين الشحة والسرقات المنظمة !

هل نطالب بنيابة خاصة بالمياه؟!

المؤشرات المعطاة في واقع اليوم، تؤكد أنّ المياه بحاجة إلى إنعاش وبذل مزيد من الجهد لإعادتها إلى المجرى الطبيعي الذي لا يخل بموازنة الحياة بين العيش والفناء .. لأنّ الماء هو أساس البقاء والحياة.

والمياه في بلادنا اليوم تعاني من عثرات ونكسات جمة سواءٌ لأسباب طبيعية متعلقة بالحقول والآبار من حيث النضوب والشح... الخ.. أم من حيث الاستنزاف والعشوائية وسرقة هذه الثروة بشكل سافر ومنظم.. لأنّ الاثنين يعملان على عدم استقرار ثروة الماء لهذا البلد الطيب الذي رغم خيراته قد ابتلي بناس لا يحرمون ولا يعرفون قدر نعمة الله عليهم ولا يحللون كما يقول المثل.. فهم آفة سلطت بلواها على الماء من حيث العشوائي في كل شيء .. ولا تجد لدى هؤلاء إلا مكسبهم وإثرائهم هو الهدف.. وما دون ذلك فهو يهون، وعليهم إزالته إن لم يهن!

ففي محافظة عدن – على سبيل المثال – يتحدث المسؤولون بجدية عن أنّ المياه في وفرة واستقرار وهي توزع على حصص من حي لآخر.. ونشعر معهم أنّ جزءاً من الصدق ملموسا، لأنّ مرور أكثر من سنة يؤكد أنّ الحال عال العال، لكن المؤشر إلى الغد المقبل القادم إلينا بعد أيام أو أشهر أو سنين يؤكد أنّ زوال هذه الثروة حتماً ستظهر بوادره من خلال السيطرة البشعة على حقول المياه وقنواته وآباره.

إنّ هذه السيطرة هي في نظرنا (قرصنة) وسرقة منظمة لا ينبغي لنا السكوت عنها، لأنها سوف تؤدي إلى كوارث تتحملها الدولة ويتأثر منها المجتمع.. وهو همٌ يجب ألا يمر مرور الكرام، بل يجب أن تفرد له عدد من الندوات والدراسات وأن يكون مثار تناول كافة وسائل الإعلام لتسليط الضوء على ما يجري بالصورة والصوت والكلمة المقروءة والكاريكاتير المعبرّ والناقد، لكي تحدث هزة تؤدي إلى نتائج ملموسة ونافعة للجميع.

لقد نبهنا كثيرا على أنّ الأمور سوف تزداد سوءاً خصوصا وأنّ موضوعات قد تم طرقها من أيام ما كان الدكتور يحيى الشعيبي محافظاً لعدن الذي أوضح ذات مرة أنّ ما تبقى لعدن من مياه نقية للشرب لا يزيد عن ٤٪، أربعة في المائة، أما ما تبقى من المائة فهو يذهب للزراعة والنقاهة والتجارة و(البعزقة) وهي أمور قد لمسناها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

إنّ تأكيد قيادات مؤسسة المياه من أنّ المياه تُسرق ويتم التصرف بها من الحقول عشوائياً يؤكد أنّ الأمور بحاجة إلى ضابط يوقف هؤلاء المستهترين من خلال تفعيل القضاءً ونيابة يَجب أن تتشكل خاصة بالمياه لكي تكون الأمور قد وصلت إلى تفعيل هذه الخدمة التي تتعلق بالحياة والمستقبل المنظور.

نحن على ثقة أنّ المياه هي هبة إلهية للجميع ولكن يجب أن يكون هناك فيها عدل وقسطاس ليشمل كل الناس وليكونوا جميعاً سواسية كأصابع اليد الواحدة حتى لا تتدهور الحياة ويسيطر على شربة الماء حُثالات لا ضمير لهم ولا دين!.

إنّ المياه بحاجة ماسة إلى حماية قانونية وردع سريع، حتى لا تظل لمن هب ودب، وبنفوس ميتة.. لا تفهم إلا المصلحة، قاتل الله المصلحة إذا كانت لتخريب الحياة!

لا نريد أن نتحدث كثيراً، بل يجب أن نعمل بشكل لافت لكي نوقف الاستهتار الحاصل في مياهنا وحياتنا ومستقبلنا..!

والله من وراء القصد

نعمان الحكيم

وضع التدخين في اليمن

عمر عبدربه السبع

لو عُدنا إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠٣) لعام ١٩٩٩م لعلمنا أنّ هنالك لجنة وطنية عليا لمكافحة التدخين فيها وزير الصحة العامة والسكان رئيساً ومجموعة من الوزراء والجمعيات أعضاء، إلا أنّ هذه اللجنة لم تتبنَ خطةً قومية محددة ولا لها صلات بمؤسسات دولية تعمل في مجال مكافحة التبغ وإن كان هناك ثمة تشريعات وطنية لمكافحة التبغ، منها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٦) لسنة ١٩٩٥م بشأن حماية أفراد المجتمع من أخطار التدخين، وقرار وزير التربية والتعليم رقم (١٧٥) لسنة ١٩٩٩م بشأن منع التدخين في ديوان عام الوزارة ومكاتب التربية وجميع المدارس في المحافظات، وتعميم وكيل وزارة الصحة العامة رقم (٧٨٩) لعام ١٩٩٩م، بناءً على توجيه وزير الصحة العامة والسكان المستند إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠٣) لسنة ١٩٩٩م إلى جميع العاملين بالمرافق الصحية العامة والخاصة والامتناع عن التدخين داخل هذه المرافق، وتعميم وزير الداخلية رقم (٨٤) لعام ١٩٩٦م وتعميم وزير الداخلية رقم (٥١) لعام ١٩٩٩م إلى مديري أمن المحافظات بمنع التدخين في وسائل النقل الجماعية ومنها الحافلات التي تنقل الركاب إلى مراكز المحافظات، ومشروع قانون مكافحة التدخين المرفوع من قبل وزارة الصحة على مجلس الوزراء، الذي وافق عليه برقم (١٩٤) لعام (٢٠٠٠م)، الذي أحيل إلى مجلس النواب لإقراره، ولم يُبث فيه حتى الآن.. وكل هذه التشريعات أعلاه أشبه بديكور تزين لسلامة البيئة، موضوعة على الرفوف مع عدم وجود عقوبات محددة للمخالفات، وعدم تحديد مواصفات صناعية للسجائر كمستوى النيكوتين وغير ذلك.. واليوم تفرض الحكومة ضرائب مرتفعة على صناعة السجائر، كضريبة مبيعات ولا دخل لهذه الضرائب بنشاطات مكافحة التبغ والتدخين.

كما أنّ الحكومة لم تقدم على إجراء مسح وطني شامل لتحديد نسبة المدخنين بين مختلف الفئات العمرية، والباب مفتوح على تدخين النارجيلة في الأندية والمتنزهات العامة وبشكل متصاعد بين الفئات العمرية المختلفة من كلا الجنسين، ولا توجد إحصاءات عن متوسط استهلاك المدخن للتبغ والسجائر، ولا نسبة التغير السنوي في استهلاك التبغ.. وبالتالي لا توجد إحصاءات عن أمراض الجهاز التنفسي المرتبطة أسبابها بالتدخين.

والتبغ يزرع محلياً، ولا تكفي كميته للاستهلاك المحلي، لذا يتم استيراد جزءاً كبيراً منه، من شركات عالمية، وتوجد في الأسواق المحلية سجائر خارجية وبأسعار منافسة للسجائر المصنعة محلياً.

ولا يبدو أنّ اليمن مؤهلة في المرحلة اللاحقة لإرساء اللبنات الأولى لمكافحة التبغ لعدم توافر الموارد المالية، بهذا الخصوص وعدم تفعيل الخطط الوطنية الشاملة، وفوق ذلك ومعه عدم توافر الدراسات الكافية عن اقتصاديات التبغ والفئات المستهدفة ونسبة الاستهلاك .. وعدم وجود دراسات عن أضرار التدخين والأمراض الناجمة عنه، غير أمراض الجهاز التنفسي كسرطانات الشفة والفم والكبد وارتفاع ضغط الدم.

وتتكون السيجارة كما يصرح الخبراء من أربعة آلاف مركب كيميائي، وأكثر من أربعين مركباً منها يسبب السرطان، ومن المواد الداخلة في صناعة السجائر :

الاستون المستخدم في إزالة طلاء الأظافر، والكادميوم وهو مادة سامة، والامونيا وهو ا لمستخدم في منظفات دورات المياه والزرنيخ المستخدم من سم الفئران والقطران (الزفت) المستخدم في سفلتة الشوارع، وورق السجائر بطئ الاشتعال لغمسه بسوائل كحولية خاصة.

وهناك أكثر من ١٩٢ دولة أعضاء في منظمة الصحة العالمية وموقعة على المعاهدة الدولية لمكافحة التبغ منها الجمهورية اليمنية، وفي الاتفاقية المنع الكامل للإعلان والترويج للسجائر، ورفع قيمة الضرائب على منتجات التبغ، ووضع تحذيرات صحية على علب السجائر، وهذا ما عملته اليمن، غير أنّ التقصير في الاتفاقية في عدم الإيفاء بتوفير الإمكانيات الطبية والمادية اللازمة للمساعدة في الإقلاع عن التبغ، ومنع بيعه لمن هم دون السن القانونية.. ولا حماية البيئة من الآثار السيئة لاستخدامات وإنتاج التبغ.. فهل آن الأوان القيام بهذه المهمة فاليوم العالمي للتدخين على الأبواب، فهل من خطوات عملية للقضاء على ظاهرة التدخين ومضاره على الفرد والمجتمع.

مليارات البشر يواجهون مخاطر التغيرات المناخية

حذر خبراء يشاركون في مؤتمر دولي بشأن التغيرات المناخية من أن مليارات من البشر يواجهون نقصا في المواد الغذائية والمياه مع زيادة مخاطر الفيضانات. وقد ورد هذا التحذير في تقرير أعده مئات من الخبراء الدوليون في شؤون البيئة نشر الجمعة. وقد تم التوصل بين الخبراء المجتمعين على فحوى التقرير النهائي وصياغته بعد مناقشات استغرقت ليلة كاملة في العاصمة البلجيكية بروكسل.

ويقول الخبراء المجتمعون إن الفقراء في العالم سيكونون الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية. وقال مارتن بيري، مساعد الفريق الحكوماتي بشأن التغيرات المناخية إن الدلائل أشارت إلى أن للتغير المناخي تأثيرا مباشرا على الحيوانات والنباتات والمياه. وكانت أبرز النقاط التي توصل اليها التقرير كما وردت في المؤتمر الصحفي على النحو التالي:

النتائج الرئيسية

– ٧٥– ٢٥٠ مليون شخص في أرجاء افريقيا يمكن أن يواجهوا نقصا في المياه بحلول عام ٢٠٢٠.

– قد تنمو حصيلة الحاصلات الزراعية بنسبة ٢٠ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا، وبنسبة ٣٠ في المائة في وسط وجنوب آسيا.

– قد تنخفض الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار بنسبة ٥٠ في المائة في بعض مناطق القارة الافريقية بحلول عام ٢٠٢٠.

– من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من كل النباتات والفصائل الحيوانية تواجه مخاطر الانقراض في حالة ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل من ١,٥ إلى ٢,٥ درجة

يتوقع أن ينخفض مستوى الثلوج مما يقلل من المياه التي تتوافر في البلاد التي تعتمد على ذوبان الثلوج في الحصول على المياه. ويقول التقرير إن الزيادة المنظورة في معدلات درجة حرارة الأرض من "الأرجح جدا" أن تكون راجعة إلى الانبعاثات الغازية الناتجة عن الاحتباس الحراري. ويشمل التقرير الذي أعده الفريق ٢٩ ألف معلومة عن تغيرات تم رصدها في النواحي الفيزيائية والبيولوجية في البيئة الطبيعية. ويعتقد أن ٨٩ في المائة من هذه المعلومات ذات علاقة بارتفاع درجة حرارة الأرض.

وقد رحب العلماء والسياسيون بهذا التقرير إلا أن عدة دول من بينها الولايات المتحدة والسعودية والصين والهند طالبت بتخفيف لهجة الصيغة النهائية لما تم الاتفاق عليه.السبل المقترحة وسيطرح الاتفاق على قمة مجموعة الدول الثمان الصناعية الكبرى المقرر انعقادها في يونيو/ حزيران المقبل. ويعد هذا هو التقرير الثاني الذي تصدره اللجنة خلال العام الجاري.

وتم إصدار تقرير سابق يتعلق بعلم التغير المناخي في شهر فبراير/ آب الماضي أكد أن الانشطة الانسانية مسؤولة بشكل كبير عن ارتفاع درجة حرارة الأرض والذي يتم رصده منذ خمسينيات القرن الماضي. ومن المقرر أن يصدر تقرير ثالث في مايو/ أيار المقبل عن السبل المقترحة لوقف الانبعاثات الغازية وارتفاع درجات الحرارة. وسيخلص تقرير رابع يصدر في أواخر العام ما توصل إليه الخبراء على مدى العام.

وكان الصندوق العالمي للطبيعة حذر مؤخرا من ان التغيير المناخي يهدد عشر مناطق أو اجناس حية تعتبر من روائع الطبيعة، ومن بينها غابات الامازون والكتل الجليدية في الهملايا ونمور البنغال. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن لارا هانسن، المسؤولة العلمية عن برنامج المناخ في الصندوق، لدى عرضها دراسة اجرتها المنظمة في بروكسل قولها: "من السلاحف الى النمور من صحراء شيواوا الى الامازون كل روائع الطبيعة هذه مهددة بفعل الاحتباس الحراري الذي يهدد كذلك احتياطي المياه العذبة على الارض".

وحذر الصندوق العالمي للطبيعة من ان ٣٠ الى ٦٠ بالمائة من غابات الامازون التي تحوي ٤٠ الف نوع من النباتات و٤٢٧ جنسا من الثدييات قد تتحول الى سهول مقفرة. كذلك ادرجت على لائحة الروائع المهددة صحراء شيواوا الممتدة بين الولايات المتحدة والمكسيك والتي تؤوي ٣٥٠٠ نوع من النباتات وحيوانات نادرة. وفي الهملايا حيث اكبر كمية من كتل الجليد في العالم بعد المناطق القطبية فان الجليد قد يذوب بوتيرة متسارعة ما سيؤدي الى تحولات كبرى في المنطقة.

عهدنا أن نحمي وننمي كل جهود الاستثمار من أجل يمن التقدم والازدهار